

أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وأثارها على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر

أ.د. لخضر مرغاد
جامعة محمد خيضر بسكرة
drmargad@gmail.com

خالد أحميمة
جامعة محمد خيضر بسكرة
khaledahmima@gmail.com

The sovereign debt crisis in the euro area and its impact on foreign trade Case study of Algeria

Khaled Ahmima & Prof. Lakhder Margad
University Mohamed Khider Biskra

Received: 2017

Accepted: 2017

Published: 2017

ملخص:

لم يتعاف الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري لسنة 2008، حتى انفجرت أزمة الديون السيادية لليونان منذرة ومهددة بتقويض تجربة فريدة كان من المؤمل أن تتوج بأرقى أشكال التكامل الاقتصادي والنقدي الأوروبي «اليورو»، فقد نتج عن الأزمة العالمية ركود في الاتحاد الأوروبي، ترتب عليه ضخ سيولة للتخفيف فتم الاستدانة الخارجية، وهو ما نتج عن تباطؤ النمو فالتعجز عن السداد الديون السيادية التي انتشرت إلى باقي دول منطقة اليورو: إيرلندا، والبرتغال، وإسبانية، والتي تضخمت حتى وصلت إيطاليا، وتداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، ستؤثر على استقرار النظام المالي العالمي، بما فيها الدول النامية. وتعتبر الجزائر من بين أكبر الدول المتضررة من أي انهيار للاقتصادات الأوروبية، مشيرين إلى أن 60% من اقتصاد الجزائري مرتبط بأوروبا. جاءت هذه الدراسة لبحث انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية «أزمة منطقة اليورو» على التجارة الخارجية «دراسة حالة الجزائر».

الكلمات المفتاحية: أزمة الديون السيادية، منطقة اليورو، التجارة الخارجية، الجزائر

Abstract:

The global economy did not recover from the crisis of home buying loan of 2008, till the sovereign debt crisis of Greece exploded warning and threatening to undermine a unique experience which was hoped to be crowned with highest forms European of economic and monetary integration «euro». An economic recession in the European Union has resulted from the global crisis, which lead to the pumping of liquidity to stimulate the economy. A foreign loaning occurred which resulted in slower growth, deficits for repayment of sovereign debt that has spread to the rest countries: Ireland, Portugal and Spain and which has inflated to reach Italy. The implications of the sovereign debt crisis in the euro zone, will affect the stability of the world system financial, including developing countries.

Algeria is among the biggest countries affected by any collapse of European economies, noting that 60% of Algeria's economy is linked to Europe.

This study came to discuss the reflections of the European sovereign debt crisis «euro zone crisis» on the balances of payments for Maghreb Arab countries «case study of Algeria».

Key Words : Sovereign Debt Crisis, Euro Zone, Foreign Trade, Algeria

تمهيد:

لم يتعاف الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 حتى انفجرت أزمة الديون السيادية لليونان منذرة ومهددة بتقويض تجربة فريدة كان من المؤمل أن تتوج نجاحا تحقق على مدى عشرات السنين بدأت بوحدة

اقتصادية وتجارية ناجحة كان من المفترض أن تنتهي بأرقى أشكال التكامل الاقتصادي، فقد نتج عن الأزمة المالية العالمية 2008، ركود في الاتحاد الأوروبي ترتب عليه ضخ سيولة للتخفيف، فتم الإستدانة الخارجية، وهو ما نتج عنه تباطؤ النمو فالعجز عن سداد الديون السيادية التي تضخمت حتى وصلت في إيطاليا إلى 1.7 تريليون يورو، وفي إسبانيا 700 مليار يورو، وفي اليونان 350 مليار يورو.

وتعتبر الجزائر من بين أكبر الدول المتضررة من أي انهيار للاقتصادات الأوروبية، مشيرين إلى أن ما بين 45% و60% من اقتصاد الجزائر مرتبط بأوروبا، وتعد أوروبا هي الزبون الأول والأهم للجزائر فالمبادلات التجارية بينهما مع أوروبا تبلغ حوالي 60% من حجم المبادلات مع العالم،

ومن جهة أخرى أدى الركود الاقتصادي إلى تراجع الطلب العالمي على النفط الذي يشكل النسبة الأكبر من صادرات الجزائر النفطية مما سيؤثر لا شك في حجم الإيرادات النفطية، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد في اقتصادها بشكل بالغ على الصادرات النفطية، التي تتحكم بدرجة كبيرة على ميزان التجاري وميزان المدفوعات.

الإشكالية:

لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر اليورو، حتى وجد نفسه في طاحونة أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه ألا وهي أزمة الديون السيادية الأوروبية، فقد كان التركيز طوال عام 2010 على أزمة الديون السيادية لليونان، وهي بمثابة تحدٍ لمدى صمود اقتصاديات دول منطقة اليورو.

تتمثل الإشكالية الرئيسية التي تطرحها الدراسة في السؤال الآتي:

- إلى أي مدى أثرت تبعات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التجارة الخارجية للجزائر؟

للإمام بالجوانب المتعددة لهذا السؤال وتبسيط مواطن الغموض فيه تم تبسيطه لأسئلة فرعية نحاول الإجابة

عليها من خلال متن هذا البحث وهي:

✓ ما هي أهم المقومات الأساسية التي أسفرت عن ميلاد العملة النقدية الموحدة " اليورو"؟

✓ ما طبيعة أزمة الديون السيادية أزمة منطقة اليورو؟ وما هي أهم أسبابها وتطورها؟

✓ هل أثرت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التجارة الخارجية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

❖ رسمت معاهدة "ماستريخت" الطريق لإقامة "الاتحاد الأوروبي"، وتشكيل منطقة نقدية واحدة عرفت اصطلاحاً بـ: "منطقة اليورو" ابتداءً من أول جانفي 1999، ومن أهم شروط انضمام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى العملة الموحدة "اليورو".

❖ تعتبر هذه الأزمة مرآة عاكسة للممارسات الغير شفاف في الإحصائيات المقدمة من بعض دول منطقة اليورو "اليونان"، وانتقال أزمة اليونان إلى باقي دول الأوروبية، مما سيحرك الجهود بصفة جماعية لمحاولة احتواء هذه الأزمة.

❖ أدت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو إلى تراجع رصيد الميزان التجاري في الجزائر، وذلك راجع وانكماش الطلب على النفط مما سيؤدي إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية الجزائرية.

أولاً: الإطار النظري لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

1-النشأة ومراحل تطور الوحدة النقدية الأوروبية (ميلاد اليورو):

تعتبر البداية الحقيقية والعملية لفكرة إنشاء العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" من معاهدة ماستريخت التي وقعت 15 دولة أوروبية، فمن هذه معاهدة بدأت أوروبا حملتها في تحقيق الوحدة النقدية.

1-1-معاهدة ماستريخت (إتفاقية الوحدة النقدية الأوروبية):

رسمت معاهدة "ماستريخت" الطريق لإقامة "الاتحاد الأوروبي"، فخلال قمة ماستريخت التي عقدت في ديسمبر 1991، صادق رؤساء دول وحكومات البلدان الإثنى عشر الأعضاء على إتفاقية تأسيس "الاتحاد الأوروبي"، والتي تم التوقيع عليها في 7 فيفري 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993. واستهدفت تلك الاتفاقية تسهيل تحول الجماعة الأوروبية إلى اتحاد اقتصادي ونقدي بحلول عام 1999 كحد أقصى وإقامة اتحاد سياسي بما في ذلك تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة في مرحلة لاحقة¹. (حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما).

وفي مطلع ماي 1998 قرر مجلس الوزراء الاتحاد الأوروبي بصلاحيه عضوية إحدى عشر دولة أوروبية للانضمام للترتيبات الخاصة بإقامة الوحدة النقدية الأوروبية، وتشكيل منطقة نقدية واحدة عرفت اصطلاحاً بـ: "منطقة اليورو" ابتداءً من أول جانفي 1999، هذه الدول هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اسبانيا، النمسا، بلجيكا، أيرلندا، فنلندا، البرتغال، لوكسمبورخ، هولندا، وفي جانفي 2001 استطاعت اليونان أن تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية للانضمام إلى منطقة اليورو، وليصبح عدد الدول الأعضاء فيها اثني عشر دولة².

ومن أبرز ما نصت عليه معاهدة ماستريخت ما يلي³:

✓ السعي لإقامة أوروبا الموحدة على شكل اتحاد فيدرالي؛

✓ التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء؛

✓

تحقيق سياسة خارجية وأمنية ودفاعية مشتركة؛

✓

إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل 1 جانفي

1994 ويتحكم في إصدار العملة الموحدة؛

1-2-1- مراحل تطور وتحول إلى الوحدة النقدية الأوروبية (اليورو):

حددت معاهدة ماستريخت الطريق نحو بناء منطقة الأورو، من خلال إلزام مؤسسات الاتحاد الأوروبي ببناء منظومة النقدية الأوروبية خلال التسعينيات من القرن الماضي، والقيام بالإجراءات الخاصة بالأمر التشريعية والمؤسسية لطرح العملة الموحدة، وتم الاتفاق بين الدول الأعضاء على ثلاث مراحل يتم من خلالها التحول إلى استخدام الأورو في الحياة اليومية هي⁴:

1-2-1- المرحلة الأولى: بدأت في جويلية 1990 وامتدت إلى نهاية ديسمبر 1993، ويتم خلال هذه المرحلة تكثيف الجهود من أجل تحرير رؤوس الأموال للوصول إلى السوق المشتركة مع نهاية سنة 1993، ويتم ذلك من خلال توسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التحكم في أهم المؤشرات الاقتصادية⁵، لتجنب حدوث عجز كبير في الميزانية العامة لأي دولة وزيادة حجم الاستثمارات الأوروبية المشتركة.

1-2-2- المرحلة الثانية: وتمتد من بداية 1994 حتى نهاية سنة 1998، ويتم من خلالها تهيئة الدول الأعضاء للدخول في الوحدة النقدية، عن طريق اتخاذ الإجراءات التنظيمية والتشريعية والمؤسسية تمهيدا لاعتماد عملة موحدة، وفي هذه المرحلة يتم التحول من عملية التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة الخاصة بكل دولة إلى إيجاد صبغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة⁶، كما تركز هذه المرحلة على إنشاء منظمة النقد الأوروبية التي تحولت بعد هذه المرحلة (نهاية سنة 1998) إلى البنك المركزي الأوروبي⁷، إضافة إلى تقليص هامش أسعار صرف عملات دول الاتحاد الأوروبي وتحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي سيما معايير التقارب الاقتصادي الأربعة الآتية: معدل التضخم؛ نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ أسعار الفائدة طويلة الأجل؛ نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتعتبر هذه الشروط والمؤشرات الاقتصادية الواردة في معاهدة ماستريخت الركيزة الأساسية التي يتم من خلالها تحديد الدول الأعضاء المؤهلة للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية⁸.

1-2-3- المرحلة الثالثة: وتبدأ هذه المرحلة في أول جانفي 1999 لتنتهي في 30 جوان 2002، تميزت باعتماد "اليورو" بشكل فعلي كعملة رسمية⁹، كما تم تحديد سعر الصرف بين العملات الدول الأعضاء فيما بينها وسعر صرفها مقابل اليورو¹⁰، وشهدت انضمام الدول التي حققت معايير التقارب إلى منطقة اليورو، والجدير أن المملكة المتحدة قد احتفظت لنفسها بحق عدم الانضمام لهذه المرحلة.

وتتميز هذه المرحلة بمرحلتين فرعيتين هما¹¹:

1-2-3-1- من جانفي 1999 إلى جانفي 2002: خلال هذه الفترة الانتقالية لعب اليورو دور العملة المصرفية أي أن استخدامه كان مقصورا على العمليات المصرفية وتعاملات النقد الأجنبي ولم يتم تداوله في صورة ورقية أو معدنية.

1-2-3-2- من جانفي 2002 إلى جوان 2002: يتم في هذه المرحلة سحب الأوراق النقدية والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في الأورو وطرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية للأورو للتداول في الحياة اليومية، وتقوم الحكومات والمؤسسات بدفع أجور العمال بالأورو، وكذلك تحديد أسعار السلع وتسديد الضرائب باليورو. ويصبح للأورو الصفة القانونية في 30 جوان 2002 كحد أقصى مما يعطي شيء من المرونة النسبية وقد أعطت فترة 10 سنوات بالنسبة للأعوان الاقتصاد لتحويل العملات الوطنية في البنوك إلى الأورو.

2- معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية " منطقة اليورو ":

رسمت اتفاقية ماستريخت شروط انضمام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى العملة الموحدة "اليورو"، ومن أهم هذه الشروط هي: العجز في الموازنة العامة ومستويات التضخم متحكم فيها، إضافة إلى حجم الدين العام وأسعار الفائدة، هذه الشروط التي تعد كمعايير من أجل التنسيق والتقارب بين اقتصاديات الدول الأعضاء.

1-2-1- المعيار الأول: ألا يزيد عجز الموازنة العامة للدولة عن 3% من الناتج الإجمالي للدولة: اشترطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة العامة في الدولة حدود 3% من ناتجها المحلي الإجمالي¹²، وبعد توقيع معاهدة ماستريخت وجد أن البعض من دول الاتحاد الأوروبي استطاعت تحقيق هذا المعيار وهي: الدانمارك وفرنسا وإيرلندا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة، وحيث حققت دول أخرى نسبة قريبة من النسبة المعيارية وهي ألمانيا 3.3%، هولندا 3.6% أما الفئة الثالثة من الدول فقد حققت نسبة عجز مرتفعة مثل اليونان 18%، إيطاليا 10.5%¹³، وهو الأمر الذي أدى إلى التزام بعض الدول بتطبيق برامج اقتصادية على المدى المتوسط تتضمن مجموعة من السياسات للاقترب إلى المعيار المحدد في معاهدة ماستريخت، وهذا الدليل على جدية الدول الأوروبية في تحقيق ما نصت عليه تلك المعاهدة.

2-2-2- المعيار الثاني: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: نظرا لأهمية الدين العام وخطورته في آن واحد اشترطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة إجمالي الدين العام للدولة 60% من ناتجها المحلي الإجمالي، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتتقرب من النسبة المعيارية بسرعة مرضية، ومع توقيع معاهدة ماستريخت وجد أن كلا من ألمانيا وفرنسا ولوكسمبورغ وإسبانيا والمملكة المتحدة، حققت هذا المعيار (60% و أقل) بينما كانت

هذه النسبة مرتفعة في دول أخرى ولاسيما في بلجيكا 129%، إيرلندا 103%، إيطاليا 101%¹⁴، وتوضح هذه النسب التباين الذي تتسم به اقتصاديات الدول الأوروبية العضوة في الاتحاد الأوروبي.

2-3- المعيار الثالث: معدل التضخم: جددت معاهدة ماستريخت شرط التقارب الذي يؤهل الدول المعنية للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية المتمثل في المعدلات التضخم التي يجب أن تقترب من المعدلات التي حققتها اقتصاديات أفضل ثلاث دول من حيث قدرتها على كبح جماع التضخم أي عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة المعنية 1.5% عن متوسط معدل التضخم في الدول الثلاث¹⁵، إلا أن هذه الطريقة وجهت لها الكثير من الانتقادات مما استلزم اختيار معدل أكثر تجريدا وتم اختيار معدل بين 2% إلى 3%، ويتم الاتفاق على أن يكون المعدل 2.7% ولقد استطاعت معظم دول الاتحاد الأوروبي استيفاء هذا المعيار بمعدلات أقل من 3%، ولقد استطاعت كل دول الاتحاد الأوروبي تحقيق هذا المعيار باستثناء اليونان.

2-4- المعيار الرابع: معدل سعر الفائدة: بالنظر إلى أهمية سعر الفائدة ومدى تأثيره على توجيه الاستثمارات بين مختلف الدول اشترطت معاهدة ماستريخت ألا يتجاوز معدلات الفائدة طويلة الأجل في الدول الأعضاء حدود 2% بالمقارنة مع متوسط هذا المعدل في أكثر دول الاتحاد الأوروبي تمتعا بالاستقرار في الأسعار (أقل ثلاث أسعار فائدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)¹⁶، وذلك من أجل خلق مزيد من الشفافية في الأسعار، وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

2-5- المعيار الخامس: سعر الصرف: واجهت الدول الأوروبية متاعب جمة نتيجة تعدد عملاتها ومن ثم تعدد أسعار الصرف فيما بينها، وانطلاقا من هذا ألزمت معاهدة ماستريخت دول الاتحاد الأوروبي الراغبة في العضوية في الوحدة النقدية، أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي، أي السماح بتقلبات سعر الصرف في الحدود المقررة دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (النطاق الضيق 2 إلى 6 بالمائة والنطاق الواسع 15 بالمائة). وقد استطاعت جميع العملات تحقيق هذا المعيار باستثناء الجنيه الأيرلندي¹⁷، وهدف هذا المعيار هو تلاقي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالاتحاد، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

وتطبيقا لهذه المعايير واستنادا إلى نصوص اتفاقية ماستريخت تم قبول جميع البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الاقتصادي والنقدي باستثناء اليونان، فأصبح عدد أعضاء الاتحاد 11 دولة، أما الدول التي لم تتقدم بطلب العضوية فهي السويد والدانمارك وبريطانيا، وتعامل عملاتها معاملة العملات الأخرى كالدولار من حيث أسعارها التعادلية مقابل اليورو، كما يتضح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): وضعية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ضوء معايير ماسترخت.

المؤشرات		نسبة التضخم %		عجز الموازنة بالنسبة المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي		الدين العام بالنسبة المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة الفائدة على المدى الطويل %	
دول الاتحاد الأوروبي		2.7		3.0		60		7.8	
المعايير المتفق عليها		1998	1997	1998	1997	1998	1997	1998	1997
بلجيكا		1.8	1.7	- 2.3	- 2.6	121.3	124.7	5.7	6.1
الدانمارك		2.5	2.1	+ 1.9	+ 1.3	62.2	67.0	6.2	6.5
ألمانيا		2.2	2.1	- 2.6	- 3.0	61.7	61.8	5.6	6.0
اليونان		4.5	6.0	- 3.0	- 4.2	106.4	109.3	9.8	-
إسبانيا		2.2	2.1	- 2.4	- 2.9	66.5	68.3	6.3	7.1
فرنسا		1.5	1.3	- 3.0	- 3.1	58.2	57.3	5.5	6.0
أيرلندا		2.5	1.4	+ 1.2	+ 0.6	59.2	65.8	6.2	6.6
إيطاليا		2.2	2.2	- 3.7	- 3.0	121.9	123.2	6.7	7.1
لوكسمبورغ		1.7	1.6	+ 1.0	+ 1.6	6.9	6.7	5.6	6.1
هولندا		2.1	2.1	- 1.9	- 2.1	71.5	73.4	5.5	6.0
النمسا		2.1	1.9	- 2.6	- 2.8	65.6	66.1	5.6	5.1
البرتغال		2.1	2.2	- 2.4	- 2.7	60.8	62.5	6.2	7.0
فنلندا		2.0	1.3	- 0.2	- 1.4	57.3	59.0	5.9	5.3
السويد		2.0	1.8	- 0.2	- 1.9	75.3	77.4	6.5	7.0
المملكة المتحدة		2.4	2.4	- 0.6	- 2.0	51.5	52.9	7.0	7.7
المتوسط في 15 UE		2.2	2.1	- 2.2	- 2.7	71.5	72.4	6.2	5.9

Source: Commission Européenne Publications (Mars). 1999•p14.

- توسع عضوية الوحدة النقدية الأوروبية "اليورو":

في اجتماع للمجلس الأوروبي في ماي 1998 تم تحديد قائمة الدول التي استوفت شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية من بين 15 دولة المكونة للاتحاد الأوروبي، حيث اختيرت 11 دولة من بين هذه الدول الخمسة عشر الأعضاء أطلق عليها تسمية دول الموجة الأولى وهي: فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، إسبانيا ، البرتغال ، أيرلندا ، فنلندا ، هولندا ، بلجيكا ، لكسمبورغ ، النمسا ، والتي تشكل النواة الأولى لهذه العملة بينما بقيت أربعة دول لم تنضم إلى الاتحاد النقدي الأوروبي وهي 18: الدنمارك ، اليونان ، السويد ، بريطانيا ، والتي عازمت على الاحتفاظ بعملاتها الوطنية ، وقد استبعدت اليونان من العضوية لعدم استيفاء الشروط الاقتصادية والنقدية المطلوب توفرها ، بينما فضلت الدول الثلاث أخرى التريث والانتظار ، ويمكنها الانضمام إلى الاتحاد في وقت لاحق حين تستكمل شروط الانضمام وعندما تكون مستعدة لذلك. ثم بدأت منطقة اليورو بالتوسع¹⁹:

✓ انضمام اليونان: في 01 جانفي 2001 لتصبح العضو الثاني عشر في منطقة اليورو؛

- ✓ انضمام سلوفينيا: في 01 جانفي 2007 لتصبح الدولة الثالثة عشر في منطقة اليورو؛
 - ✓ انضمام كل من قبرص ومالطا: في 01 جانفي 2008 بعد قرار المجلس الأوروبي في 10 جويلية 2007 بتحقيق كل من مالطا وقبرص لمعايير الوفاق المنصوص عليها في اتفاقية ماستريخت، ليصبح عدد دول منطقة 15 دولة؛
 - ✓ انضمام سلوفاكيا: في 01 جانفي 2009 تبعا لقرار المجلس الأوروبي في 08 جويلية 2008 بتحقيقها لمعايير التقارب لتصبح سلوفاكيا العضو السادس عشر في الاتحاد النقدي الأوروبي؛
 - ✓ انضمام استونيا: في 01 جانفي 2011، أصبحت استونيا الدولة السابعة عشر من دول الاتحاد الأوروبي التي انضمت إلى منطقة اليورو، وتعتبر الدولة الخامسة من الدول المنضمة في 2004 إلى الاتحاد التي اعتمدت العملة الموحدة بعد كل من سلوفينيا في 2007، مالطا وقبرص 2008، سلوفاكيا في 2009.
- وتتضمن منطقة اليورو: بلجيكا، ألمانيا، أيرلندا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، قبرص، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، النمسا، البرتغال، سلوفينيا، سلوفاكيا، فنلندا، وأصبحت بحلول 1 جانفي 2011 تضم 17 دولة بانضمام إستونيا للوحدة النقدية الأوروبية «اليورو».
- وبالتالي بقيت عشر دول من دول الاتحاد خارج منطقة اليورو، وبانضمام هذه الدول زاد عدد دول منطقة اليورو لتصبح تضم 17 دولة من أصل 27 دولة مكونة للاتحاد الأوروبي.

3- اليونان وانطلاق شرارة أزمة الديون السيادية الأوروبية:

بدأت تلك الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، هي اليونان وأيرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى، وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في إيطاليا وإسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة اليورو.

3-1- نشأة وتطور أزمة الدين الحكومي اليوناني:

تعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، عندما تأهل الحزب الاشتراكي بالبلاد لتسيير دفة الحكم بعد نجاحه في الانتخابات ونهاية حكم اليمين²⁰.

عند ذلك فجر وزير المالية الجديد "جورج باباكستينيو" في حكومة رئيس الوزراء "جورج بابا ندرينو" قنبلة من العيار الثقيل لأعضاء الإتحاد الأوروبي، وذلك بإعلانه أن أرقام رئيس الوزراء السابق "كوستاس" غير صحيحة ولا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني وأن العجز الحقيقي في الموازنة العامة اليونانية يقدر بـ 12.8% من

الناتج المحلي الإجمالي بدل 3.6%²¹، أي أربعة أضعاف ما صرحت به الحكومة اليمينية السابقة، مما أدى وكالات التقييم المالي "فيتش"، "ستندار وبورز" و"موديز" إلى تخفيض ترقيمها على الدين العمومي اليوناني، فارتفعت بذلك نسبة الفائدة على هذا الدين وأصبحت الحكومة اليونانية عاجزة عن تسديد ديونها²².

وعندما تكشف محاور أخرى في الأزمة حيث ثبت أن اليونان انتهجت على مدى سنوات ممارسات أضعفت موقفها وهزت مصداقيتها إذ ظلت تقدم على مدى عشر سنوات تقريبا أرقاما وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها لتظليل الناخبين في الداخل وتفاذي أي ضغوط خارجية من شركائها، كون الاتحاد الأوروبي يشترط على دولة ألا يتجاوز العجز في ميزانيتها نسبة 3% من الناتج القومي، وعندما اندلعت الأزمة اتضح أن العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح بها، كما أن الديون المعلنة تجاوزت 300 مليار يورو وأن اليونان تواجه احتمال العجز عن خدمة ديونها²³.

حيث تلتزم قوانين الاتحاد الأوروبي دول الاتحاد بتقديم معلومات إحصائية وتقارير اقتصادية تتعلق بأوضاعها وتجبرها على إتباع خطط تتعلق بالنظام الضريبي والاستثمار وغيرها من الأمور الاقتصادية بغرض تطبيق سياسة اقتصادية موحدة، حيث قامت الحكومة اليونانية وباستمرار بتقديم معلومات غير صحيحة إلى الـ "Eurostat" الديوان الإحصاء الأوروبي تتعلق باقتصادها، وقد اكتشف ذلك خلال عملية التحقق من صحة المعلومات، ففي شهر أبريل 2009 قدمت الحكومة اليونانية تقريرا إلى الديوان الإحصاء الأوروبي "Eurostat" محتواه أن العجز خلال 2008 وصل إلى 5% من الدخل القومي، وقد اكتشف الـ "Eurostat" العديد من الأخطاء وطلب من الحكومة اليونانية إعادة تنقيح التقرير²⁴.

كما زاد الديوان الأوروبي للإحصاء "Eurostat" الطين بله حين صرح بأن عجز اليونان هو في حدود 13.6% وليس 12.7% من الناتج المحلي الخام، فلجأت مؤسسة "ستندار وبورز" إلى تخفيض مرة أخرى في ترقيمها للدين اليوناني فتعقدت الوضعية المالية أكثر فأكثر²⁵.

وهو ما جعل المستشارة الألمانية "أنجيلا ماركيل" تشبه أزمة الديون اليونانية بالفضيحة التي جعلت البنوك تشارك في تزوير المعطيات وإحصائيات الميزانيات المالية لليونان، وهو ما جعل بعض الألمان في عز الأزمة يطالبون اليونان ببيع بعض جزرها لتسديد الديون الخارجية²⁶.

وقد أدى هذا الأمر على عوامل أخرى سابقة مشابهة إلى حالة من عدم الثقة بما تقدمه اليونان من تقارير اقتصادية، لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يتهم اليونان بما يلي²⁷:

✓ تزوير الدخل الضريبي؛ هدر وسوء استغلال التمويل الأوروبي؛ تضخيم ميزانية الجيش؛ تقديم إحصائيات غير دقيقة فيما يتعلق بالخدمات؛

✓ تقديم معلومات زائفة حول العجز الاقتصادي؛ تقديم معلومات غير صحيحة حول سعر الفائدة على السندات؛

✓ الحصول على دعم أوروبي للقطاع الخاص تم تقديمه على أنه دخل حكومي؛

مما أدى ذلك إلى استفحال الأزمة، حيث فرض الاتحاد الأوروبي لجنة رقابة دائمة على اليونان تشبه لجان دول الانتداب.

توصلت دول منطقة اليورو بقيادة ألمانيا وفرنسا إلى وضع مجموعة من الإجراءات لتجنب عدوى الأزمة اليونانية إلى دول جنوب الاتحاد الأوروبي، وهو ما جعل مدير صندوق النقد الدولي "دومنيك ستروس خان" يثني على الإجراءات الأوروبية لاحتواء الأزمة التي وصفها بالإجراءات القوية والمنظمة بعدما خصص صندوق دعم بلدان الأورو بمبلغ 750 مليار أورو²⁸.

وتتمثل الإجراءات الاتحاد الأوروبي بتقديم قروضا سريعة سماها "حزمة الإنقاذ المالية" ومقابل ذلك فرض على اليونان بأن تقوم بما يلي²⁹:

✓ إعفاء 150.000 شخص من موظفي القطاع العام من مناصبهم؛

✓ خفض المرتبات عموما والمرتب الأساسي ومعاشات التقاعد ورفع سن التقاعد؛

✓ رفع ضريبة الدخل والضريبة على السلع؛

✓ تحسين أداء جهاز التحصيل الضريبي؛

✓ دمج أو حل العديد من مؤسسات القطاع العام بغرض خفض الإنفاق؛

✓ خفض الإنفاق على التسليح.

وقد نجحت الحكومة اليونانية في التوصل من تخفيض بعض ديونها الداخلية، كما قامت بتخفيض قيمة السندات التي يملكها الأفراد، لكنها لم تنجح في جباية الضرائب ولم تتمكن من إعفاء موظفي الدولة من مناصبهم بسبب الخشية ردود فعل الشارع اليوناني، وبشكل عام فإنه لا يمكن تقييم تلك الإجراءات بأنها ناجحة، ولكن يمكن القول بأنها لم تحقق الأهداف المطلوب من خطة التقشف. وبمنظرة نقدية إلى خطة التقشف أو خطة الإنقاذ الأوروبي، فإنه يمكن القول إلى تلك الخطة كانت عقوبة بأكثر منها خطة للخروج من الأزمة.

ومما زاد الأمر تعقيدا إلى جانب المؤشرات الاقتصادية السلبية الفساد الذي ترزح تحته اليونان فحسب منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي 2010 اعتبرت اليونان أسوأ دولة مقارنة بباقي الدول جنوب أوروبا، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التهرب الضريبي فيها 30% أي ما يعادل 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت النفقات العامة مرتفعة نسبيا مقارنة بالإيرادات العامة هذه العوامل مجتمعة جعلت اليونان تحتل المرتبة 86 من مجموع 133 دولة واعتبرت بذلك الأسوأ في الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (02): النمو الفعلي والمتوقع للناتج المحلي الإجمالي والدين والميزان الجاري باليونان

(2009 - 2015).

البيان	السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النمو الفعلي للناتج المحلي %		- 2.0	- 4.0	- 2.6	1.1	2.1	2.1	2.7
إجمالي الدين (% من الناتج المحلي الإجمالي)		115	133	145	149	149	146	140
ميزان الحساب الجاري %		- 8.6	- 2.4	- 0.9	1.0	3.1	5.9	6.0

Source: The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, September 2011.

تشير بيانات الجدول أعلاه، إلى أن حجم الدين الحكومي لليونان قد وصل إلى 115% من الناتج المحلي الإجمالي لها، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي أن تلك النسبة ستقترب من 150% بحلول عام 2012، وتبشر النتائج ببداية تخطي الأزمة ونمو الناتج المحلي، وانخفاض حجم الدين وزيادة التوازن في الحسابات الجارية في اليونان بحلول عام 2014، غير أنه في الوقت الحالي نظراً لتزايد المخاوف، وعلي الرغم من إعلان البنك المركزي الأوروبي بأنه سيقوم بشراء السندات اليونانية والإيطالية، إلا أن حالة الخوف والقلق ما زالت تجتاح الأسواق المالية العالمية.

3-2-أسباب أزمة الديون اليونانية وتطورها:

جدير بالإشارة أن الأزمة المالية العالمية 2007، كان لها تداعياتها السلبية الخطيرة على الاقتصاد اليوناني، لاعتماده على القطاع الخدمي والسياحي، والتي كانت من القطاعات الشديدة التأثر بهذه الأزمة، وكان لتأثر الحركة السياحية بها أثر بالغ في نقص حصيلتها من النقد الأجنبي، باعتبار السياحة أهم القطاعات توليداً للعملة الأجنبية.

3-2-1-أسباب أزمة الديون اليونانية:

وللوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى انفجار أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو واليونان، ومن أهم

هذه الأسباب هي:

3-2-1-1-الركود العالمي:

إن الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في 2007، بعد انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكية، وكان في البداية لها تأثير كبير على الأسواق المالية العالمية واليونانية³⁰، وجاءت في وقت غير مناسب لأن أكثر الدول كانت أصلاً تعاني من الركود أو بالأحرى مرحلة من الانكماش الاقتصادي منذ فترة طويلة جداً من بداية سنة 2000 وجاءت في توقيت أن عجوزات الموازنات أصلاً كانت مرتفعة ومستويات الدين العام كذلك كانت مرتفعة³¹، وأدى الركود الناتج عن الأزمة المالية ضغطاً كبيراً على ميزانيات العديد من الحكومات، بما في ذلك اليونان مما أدى

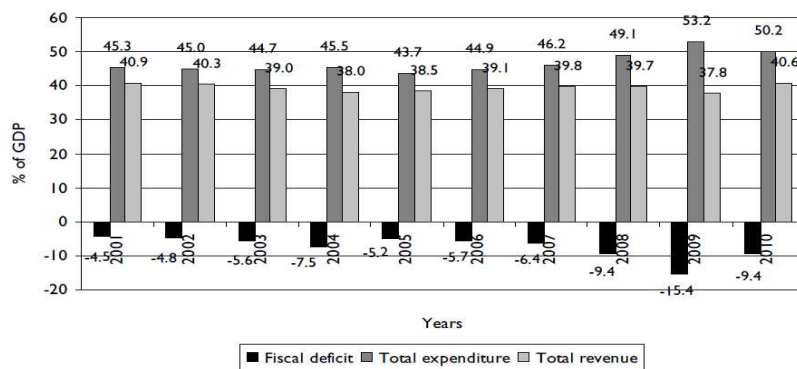
إلى زيادة الإنفاق والإيرادات الضريبية الضعيفة، وكانت السياحة وصناعة الشحن من أقوى القطاعات في الاقتصاد اليوناني والتي انخفضت بشكل كبير بسبب الأزمة المالية العالمية.

3-2-1-2- زيادة عجز الموازنة والدين العام:

خلال الفترة 2001-2009 شهد الاقتصاد اليوناني تزايد الاختلالات الخارجية، التي لا يمكن تحملها منذ اعتماد العملة الأوروبية الموحدة " اليورو " في عام 2001 وحتى عام 2008، حيث أفادت التقارير اليونانية بأن متوسط العجز في الميزانية تقدر بنسبة 5% سنويا، مقارنة مع متوسط العجز في منطقة اليورو وهو بنسبة 2%، ويقدر العجز الميزانية اليونانية في عام 2009 إلى أكثر من 13% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث مولت اليونان هذا العجز المزدوج عن طريق الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية، وأدى هذا الاقتراض إلى ارتفاع الديون الخارجية إلى 116% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009³².

وفي أكتوبر 2009 أعلن رئيس الوزراء اليوناني " جورج بابا ندريو " بأن العجز في الميزانية بلغ 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من أربعة أضعاف مما ذكر أو أعلن من الحكومة السابقة وعلى مدى السنوات الست الماضية، قدرت النفقات الحكومية بنسبة 87% ونمت الإيرادات بنسبة 31% فقط، مما يؤدي ذلك إلى عجز في الميزانية أعلى بكثير من الاتحاد الأوروبي وبالنسبة المتفق عليها وهي عتبة 3% وتواجه الحكومة اليونانية العجز في الميزانية والحساب الجاري، حيث أنها لم تعد قادرة على تمويل عن طريق الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية³³.

الشكل رقم (01): العجز المالي بلغ مجموع النفقات وإجمالي الإيرادات (% من GDP).

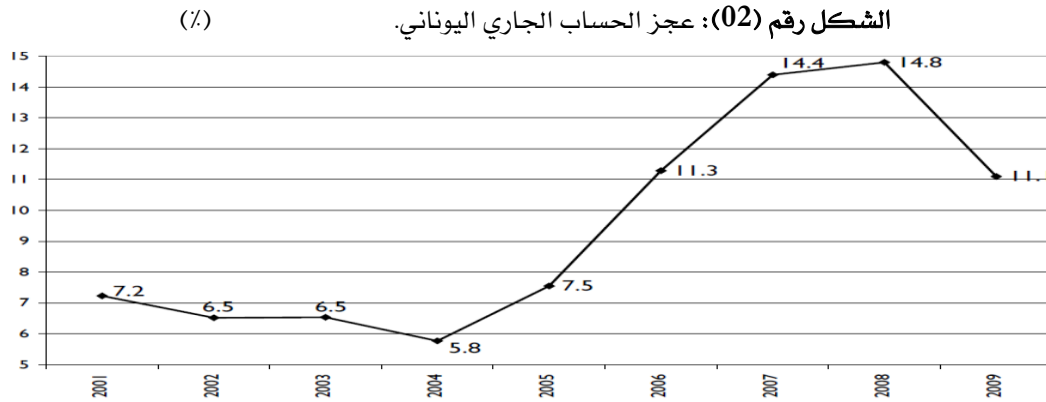


Source: European Commission, Excessive Debt Procedure Notification.

3-2-1-2-3- العجز في الحساب الجاري:

منذ اعتماد اليورو في عام 2001 وحتى عام 2008، وذكرت اليونان العجز في الحساب الجاري بلغ متوسط 9% سنويا مقارنة مع متوسط منطقة اليورو من 1%، ويعزى كثير من أن العجز في الميزانية والحساب الجاري إلى الإنفاق العالي وارتفاع تكاليف الحكومات اليونانية المتعاقبة حيث زادت أو ارتفعت الصادرات اليونانية إلى

شركائها التجاريين الرئيسيين بنسبة 3.8% سنويا، ونصف فقط من معدل الواردات هذه الدول من الشركاء التجاريين الآخرين³⁴.



Source: Bank of Greece.

3-2-1-4-التقارير والإحصائيات مغلوطة (معلومات غير دقيقة من إحصاءات):

التقارير الكاذبة في الإحصاءات الاقتصادية الرسمية للحفاظ على إطار المبادئ التوجيهية للوحدة النقدية، وكانت الحكومة اليونانية مثل حكومات أخرى كثيرة في منطقة اليورو في تظليل الإحصاءات الاقتصادية الرئيسية في البلاد.

في بداية عام 2010، تم اكتشاف أن اليونان قد دفعت بنك "جولدمان ساكس" وبنوك أخرى مئات الملايين من الدولارات على شكل رسوم منذ عام 2001 لتنظيم المعاملات التي أخفت الفعلية الحقيقية مستوى الاقتراض، وجعل الغرض من هذه الصفقات من قبل العديد من الحكومات اللاحقة اليونانية، وكان لتمكينها من مواصلة الإنفاق في الوقت الذي يختبئ العجز الفعلي في الاتحاد الأوروبي، وتميل التركيز على القضية اليونانية تلقى بظلالها على مخالفات خطيرة مماثلة واستخدام المشتقات المالية و"تلفيق" الإحصائية" لتلبية المبادئ التوجيهية للإتحاد النقدي". وقد لوحظ أيضا في حالة البلدان الأوروبية الأخرى، ولكن اليونان كانت معظم الحالات بتغطية إعلامية أي حالة شهرة³⁵.

3-2-2-تطور أزمة الديون في باقي دول منطقة اليورو:

لعل الأزمة التي امتدت ظللها على اليونان قد تشعبت في أنحاء أخرى من دول منطقة اليورو، حيث تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان وهي: اليونان، وإيرلندا، والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى وأصبحت خطرا يهدد بالانتشار في إسبانيا وإيطاليا وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة اليورو، ومن أهم الدول التي انتقلت إليها الأزمة هي:

3-2-2-1- أزمة الديون السيادية في إيرلندا:

نظرا لتحول الاقتصاد الايرلندي من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخدمي والإسكان والوساطة المالية والعقارات، فقد تأثرت إيرلندا بالأزمة المالية العالمية 2008، حيث تراجع الطلب المحلي العام فيها بنسبة 16%، وانخفضت حركة الاستثمارات بنسبة 40% وانخفضت أسعار المساكن بنسبة 40% بحلول عام 2010 طبقا لتقارير اللجنة الأوروبية، إلا أنه من الملاحظ أن أكثر القطاعات تأثرا كان القطاع المالي، حيث انخفضت الأسهم المالية إلى أكثر من 70%، وقدرت خسارة البنوك إلى ما يصل إلى 35 مليار يورو، وبنسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وتم الإعلان عن تأميم البنك الإنجليزي الايرلندي الذي تكبد خسائر قدرت بنحو 12.7 مليار يورو³⁶.

بحيث كشفت الأزمة المالية الايرلندية الأخيرة عن المآزق الذي يعيشه الاقتصاد الأوروبي عموما وتعتبر كتأكيد للأزمة التي تعاني منها منطقة اليورو، حيث أعلنت إيرلندا عن عجز في ميزانيتها قفز من 14.3% عام 2009 إلى ما يناهز 32.4% من قيمة ناتجها المحلي الإجمالي في 2010، كما كشفت ذات الدولة من صعوبات مالية التي يواجهها جهازها البنكي الذي أصبح يتكبد تفاقما في الديون المشكوك في استرجاعها بسبب المضاربة بالقطاع العقاري، ليصبح غير قادر على تحويل الاقتصاد الايرلندي، من أجل تجنب الحكومة الايرلندية عواقب الخلل في هياكل المصارف المالية ضخمت مئات ملايين من اليورو من أجل دعم القطاع المصرفي، كما اعتمدت خطة قاسية للتقشف إلا أن ذلك أدى في المقابل إلى ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض، ويحدث الأمر نفسه مع كل من اسبانيا والبرتغال إن وصل سعر الفائدة على السندات الإسبانية والبرتغالية إلى ما فوق 7.5% على التوالي³⁷.

3-2-2-2- أزمة الديون السيادية في البرتغال:

تفاقمت أزمة الديون في البرتغال بسبب الاضطرابات السياسية في منتصف شهر مارس في عام 2011، استقالة رئيس الوزراء البرتغالي "جوزيه سوكراتيس" من منصبه بعد رفض برلمان البلاد تدابير التقشف التي فرضتها الحكومة والتي كانت تهدف إلى تجنب عملية خطة الإنقاذ ونتيجة لذلك كانت إدارة الحزب الاشتراكي المؤقتة أي خيار سوى الحصول على حزمة الإنقاذ من الاتحاد الأوروبي، والتمويل الخارجي في حالات الطوارئ كانت هناك حاجة لتغطية تكاليف التعويض وإعادة تمويل التزامات الديون الخارجية للبرتغال، وتم الاتفاق على برنامج إنقاذ بـ 78 مليار يورو في أوائل شهر ماي، على خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق الاستقرار في أوضاعها المالية، والذي يركز على ثلاث ركائز للاقتصاد البرتغالي:

- التكيف المالي؛ تعزيز الملائمة المالية للقطاع المصرفي؛ تحسين القدرة التنافسية.

فإن حكومة الائتلاف يمين الوسط التي نشأت بعد الانتخابات العامة التي جرت في 5 يونيو هو ملتزمة ببرنامج الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي مع أغلبية برلمانية، فإن الحكومة على الأرجح لتحسين الثقة في السوق المالية في البرتغال وتفادي انهيار الاقتصاد والمالي للبلاد، ومع ذلك فإن التحدي الأكبر، خطة الإنقاذ الأوروبية التي تهدف إلى تخفيض العجز الميزانية 3% من الناتج الإجمالي بحلول عام 2013، أكثر من 9% في 2010، من خلال تنفيذ مجموعة أخرى من الزيادات الضريبية وتخفيضات في الإنفاق وإصلاحات سوق العمل وإعادة رسملة البنوك، وتسريع برنامج الخصخصة، حيث أن هذه الإصلاحات تتمتع بتأييد سياسي واسع النطاق. ويتوقع الصندوق النقد الدولي أن يكون البرتغال قادرا على العودة إلى الدين السيادي في الأسواق على المدى المتوسط والطويل الأجل بحلول نهاية عام 2013³⁸.

3-2-2-3 أزمة الديون السيادية في إيطاليا:

توجهت أنظار العالم في الأيام القليلة الماضية إلى إيطاليا، وجميعها متخوفة من المصير المحتوم للديون الإيطالية، ومدي تأثيرها على الأسواق الأوروبية في أسواق المال العالمية. بالفعل، هناك عدة أسباب تثير وتزيد من حدة المخاوف من تأثير أزمة ارتفاع الدين العام الإيطالي، وهي³⁹:

- ✓ تعتبر إيطاليا ثامن أكبر اقتصاد في العالم، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها ما يقرب من 2.1 تريليون دولار في عام 2010، كما هو موضح بالجدول أدناه؛
- ✓ تعد إيطاليا من أكبر الأسواق في العالم إصدارا للسندات الحكومية، وأي إخلال منها بسداد ديونها، سيؤدي إلى ارتفاع سعر فائدة الدين لأكثر من 12%؛
- ✓ الارتفاع الهائل لحجم الدين بشكل قد يصعب اجتيازه، والذي وصل إلى 2.2 تريليون دولار في عام 2011م، وبما شكل ما نسبته 120% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011م؛
- ✓ تخفيض "ستاندرد أند بور" تصنيف إيطاليا مستوى واحد من "A+/A-1" إلى "A/A-1" معللة ذلك بعدم قدرة إيطاليا على خفض الإنفاق العام وضبط أوضاعها المالية، خاصة في ظل توقعات النمو غير المشجعة؛
- ✓ أن امتداد الأزمة بتلك السرعة إلى إيطاليا تثير المخاوف من تتابع تداعياتها لباقي الدول الأوروبية.

3-2-2-4 أزمة الديون السيادية في إسبانيا:

تعتبر إسبانيا من بين الاقتصاديات المتقدمة في منطقة اليورو، حيث أثر الركود الاقتصادي التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، وسجلت إسبانيا في فترة قصيرة جدا من الزمن من وجود فائض في الميزانية العامة للحكومة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى عجز في الميزانية بـ 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، حيث تغير الوضع في عامين فقط ويرجع ذلك إلى انخفاض كبير في العائدات المالية، وذلك بسبب الركود وإلى ثقب فقاعة الإسكان، وكان في ذلك الوقت عندما كان هناك شعور من عدم وجود إصلاح سوق العمل

الحقيقي لسنوات عديدة والتي أنتجت مرة أخرى نسبة البطالة التي وصلت إلى 21% من القوة العاملة، وكان الانخفاض في الإيرادات المالية للحكومات عالية جدا لأن جزءا من ذلك يعود إلى الركود وجزء الآخر إلى انفجار حقيق للفقاعة العقارات والبناء، والتي كانت تولد عائدات مالية ضريبية كبيرة لسنوات عديدة⁴⁰. ولكن بعد وقت قصير من الإعلان الاتحاد الأوروبي "صندوق الطوارئ" لبلدان منطقة اليورو في أوائل 2010، واضطرت الحكومة الاسبانية بقيادة "خوسيه لويس ثابا تيرو" إعلان إجراءات تقشف للحد من زيادة في العجز في الموازنة في البلاد، ومن أجل الإشارة إلى الأسواق المالية أنها آمنة للاستثمار في البلاد⁴¹.

وقد اتخذت الحكومة الاسبانية خطوات جادة لتجنب العدوى الانكماش المالي قوي على المدى القصير، حيث نجحت الحكومة في خفض العجز في الميزانية العامة من 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، أي بتخفيض 5.1% في غضون عامين وهناك الالتزام القوي هو تحقيق 3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، حيث أن هناك حاجة 60% من الانكماش، ولخفض عجز الموازنة إلى 3%⁴². وتحت ضغط من الاتحاد الأوروبي على الحكومة الجديدة المحافظ بزعامه "ماريا نواراخو" حيث تهدف إلى خفض العجز إلى ما يزيد من 5.3% في عام 2012 و3% في عام 2013 في حين تم تقييد الدين العام قبل الأزمة الذي تغذيه ديون وهن العقاري من القطاع الخاص فقاعة الإسكان، وكان هدف الحكومة أن الدين العام قد لا يزيد على 60% من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من أن هناك استثناءات في حالة وقوع كارثة طبيعية والركود الاقتصادي أو غيرها من حالات الطوارئ.

وذلك اعتبارا من 6 يونيو 2012 أفادت الأنباء عن خطة إنقاذ لاسبانيا من 40 إلى 100 مليار يورو وحدد المبلغ بـ 100 مليار يورو وستخصص هذه خطة إلى إنقاذ المصارف الاسبانية على تجنب الوقوع في أزمة، وإضافة إلى الديون السيادية لإسبانيا. ونظرا للإصلاحات التي بدأت بالفعل من قبل الحكومة المحافظين من التقشف اسبانيا أقل حزمة هو الحال مع عمليات الإنقاذ السابقة لايرلندا والبرتغال واليونان.

وخلال شهر يونيو عام 2012، أصبح أزمة الديون الاسبانية مصدر قلق رئيسي لمنطقة اليورو، حيث أن الفائدة على السندات لـ 10 سنوات تصل إلى مستوى 7% وإنها تواجه صعوبة في الوصول إلى أسواق السندات، حيث وافقت اسبانيا على حزمة مساعدات بـ 100 مليار يورو لبنوكها لقد دعمت المصارف الاسبانية على الحكومة التي هي الآن مضطرة إلى اللجوء للاتحاد الأوروبي للمساعدة في دعم المصارف الأضعف، حيث أن أقوى البنوك يتراجعون عن شراء سندات الحكومة لا يعتبر مقتطع الديون الاسبانية إجمالي فرص لها السيادة إنقاذ الدين وحزمة المساعدات بجلب الديون في اسبانيا بالقرب من مستوى 90% ومتوسط منطقة اليورو ومن المتوقع أن زيادة وبالنظر إلى معدل سلبي بنسبة 1.7% والبطالة ارتفعت حيث وصلت إلى 25% وهبوط أسعار المساكن وعجز

قدرة ب 5.4% وتعتبر اسبانيا رابع أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، أكبر من اقتصاد اليونان والبرتغال وايرلندا مجتمعة⁴³.

ثانيا: أثر أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على التجارة الخارجية في الجزائر.

يعاني الميزان التجاري الجزائري من سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات، التي تقوم (بالباع بالدولار) من جهة، ومن عبئ ارتفاع قيمة الواردات التي يعتبر ارتفاع اسعار اليورو (الشراء باليورو) أحد محددات قيمتها من جهة أخرى، وفي هذا الصدد نحاول في هذا دراسة تحليل مدى تأثير التجارة الخارجية الجزائرية بالمتغيرات الناجمة عن أزمة الديون السيادية الأوروبية.

1- تحليل الواردات والصادرات الجزائرية في ظل أزمة الديون:

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي من أكبر الموردين للجزائر من السلع الاستهلاكية، كما تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد على الصادرات، وهو قطاع المحروقات، وضعف القطاعات الأخرى فيها، والاعتماد الكبير في وارداتها على الخارج.

1-1- التركيبة السكانية والتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:

1-1-1- التركيبة السكانية للواردات الجزائرية:

وللوقوف على التركيبة السكانية للواردات في الجزائر نقوم بإدراج الجدول التالي :

الوحدة: مليون دولار

الجدول رقم (3): التوزيع السكاني للواردات خلال الفترة (2009 - 2016).

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان \ السنة
6 812	9 316	6058	9580	9022	9850	6058	5863	مواد غذائية
1 035	2 376	2879	4385	4955	1164	955	549	الطاقة والمحروقات
1 250	1 560	1891	1841	1839	1783	1409	1200	مواد خام
8 866	12034	12852	11310	10629	10685	10098	10165	منتجات نصف مصنعة
403	664	658	508	330	387	241	233	سلع التجهيز الفلاحي
1 667	17076	18961	16194	13604	16050	15776	15139	سلع التجهيز الصناعي
7 844	8 676	10334	11210	9997	7328	5836	6145	المواد الاستهلاكية غير الغذائية
38877	51702	58580	55028	50376	47247	40473	39294	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Direction Générale Des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie, Alger

يوضح الجدول أعلاه، تطور الواردات الجزائرية حسب المكونات، حيث يتبين أن القيمة الإجمالية للواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا ومستمر في سنة 2011 إذ بلغت حوالي 47247 مليون دولار، بعدما كانت لا تتجاوز قيمة 40473 مليون دولار سنة 2010 بمعدل ارتفاع قدره 16.47%، ولكن شهدت إنخفاضا ملحوظا في سنة 2016 حيث

بلغت 38877 مليون دولار، وتأتي هذه تطورات للقيمة الإجمالية للواردات في الجزائر بعد التغير في التركيبة السلعية والتي تضم المكونات الآتية:

❖ **السلع الغذائية:** شكلت واردات السلع الغذائية نسبة 20.85% من مجموع الواردات الجزائرية خلال سنة 2011، حيث بلغت 9850 مليون دولار، في حين بلغت في عام 2010 ما قيمته 6058 مليون دولار مسجلة بذلك ارتفاع نسبته 62.59%، مما ساهم بشكل كبير في امتصاص فائض الميزان التجاري الذي هو بند مهم في الميزان الجاري الكلي. كما شهدت السلع الغذائية إنخفاضاً في عام 2016 قدرة بـ: 6812 مليون دولار مسجلة بذلك إنخفاضاً بنسبة 69% بالمقارنة مع سنة 2011، مما يؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة فائض الميزان التجاري.

❖ **الطاقة والمحروقات:** تبقى قيمة المواد الطاقوية أقل بالمقارنة بالمكونات الأخرى، إذ عرفت أقصى قيمة لها سنة 2012 بمبلغ 4955 مليون دولار، بمعدل ارتفاع كبير يقدر بـ 802% عن السنة سنة 2009، كما شهد إنخفاض مستمر، حيث بلغ 1035 مليون دولار سنة 2016 أي انخفضت بنسبة 20.88%.

❖ **المواد الخام:** عرفت هي الأخرى إنخفاضاً ملحوظاً في سنة 2016 بمبلغ قدره 1 250 مليون دولار، بمعدل إنخفاض يقدر بـ 33.88% مقارنة بعام 2014 حيث سجلت ميلغ قدره 1891 مليون دولار.

❖ **منتجات نصف مصنعة:** عرفت زيادات متتالية بلغت أقصاها سنة 2014 بمبلغ قدره 12852 مليون دولار كما شهدت إنخفاضاً كبيراً قدره 3992 مليون دولار عن سنة 2016.

❖ **سلع التجهيز الفلاحي:** منذ سنة 2009 وهي في ارتفاع مستمر بلغ أقصاه سنة 2015، أين بلغ قيمة 664 مليون دولار، وشهد إنخفاضاً سنة 2016 بمبلغ قدره 403 مليون دولار.

❖ **سلع التجهيز الصناعي:** تشكل سلع التجهيز الصناعي على رأس القائمة في المرتبة الأولى بمبلغ 18961 مليون دولار، ما يعادل نسبة تقدر بـ 32.36% من مجموع الواردات في سنة 2014. وهي الأكبر من بين المكونات الواردات الأخرى، مما زاد من عبئ الواردات الجزائرية على الميزان التجاري.

❖ **السلع الاستهلاكية غير الغذائية:** بلغت أقصى قيمة لها سنة 2013 حيث قدرت بـ 11210 مليون دولار، بمعدل ارتفاع 92.08% عن سنة 2010 أي بزيادة تفوق 5374 مليون دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الذي عرفتته الواردات الجزائرية خلال الفترة (2009-2013) راجع إلى التطورات التي حدثت في منطقة اليورو، بالرغم من الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية سنة 2014 بمجموعة من السياسات بهدف كبح الفاتورة الضخمة للواردات وقد نتج عن ذلك تراجع فاتورة الاستيراد سنة 2016 ومن أهم هذه الإجراءات هي⁴⁴:

- الإبقاء على منع استيراد السيارات القديمة، وأما بخصوص السيارات الجديدة تكون وفق نظام الحصص؛ تحديد قائمة الأدوية الممنوعة من الاستيراد والتي تنتج محليا؛ ضبط عمليات التجارة الخارجية مع تعميم استخدام الاعتماد المستندي؛ بالإضافة إلى زيادة الضريبة على بعض الواردات.

1-2- التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:

للجزائر علاقة تجارية واقتصادية متنوعة، تمتد الى أغلب بلدان العالم، وسيتم توضيح التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية على النحو التالي:

الجدول رقم (04): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2009 - 2016) . الوحدة: مليون دولار

البيان السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاتحاد الاوروبي	20772	20704	24616	26333	28724	29684	25485	22179
دول OCDE	6435	6519	6219	6160	6965	8436	7363	6295
باقي الدول الاوروبية	728	388	579	1652	1213	886	1225	909
دول امريكا الجنوبية	1866	2380	3931	3590	3466	3815	2822	2857
آسيا	7574	8280	8873	9538	10623	12619	11850	11618
الدول العربية	1089	1262	1760	1555	2414	1962	1918	1934
منطقة المحيط الهادي	-	-	-	-	-	-	-	-
دول المغرب العربي	478	544	691	807	1029	738	680	697
بلدان افريقية	350	396	578	741	594	440	359	238
مجموع	39294	40473	47247	50376	55028	58580	51702	46727

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: Direction Générale Des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie, Alger

يتضح من خلال الجدول رقم (04) ما يلي:

- ✓ أن الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى للدول الممونة للجزائر، حيث مثلت حصته نسبة 52,86% لسنة 2009، وما نسبته 52,27% لسنة 2012، و 50,67% لسنة 2014، وما نسبته 47,46% لسنة 2016، ومن خلال هذه النسبة تعتبر دول الاتحاد الاوروبي الشريك الاقتصادي الأول من ناحية الواردات (استيراد السلع الاستهلاكية). وأن أي تطورات تحدث في منطقة اليورو سوف تتأثر الجزائر بهذه التطورات، ونلاحظ ذلك من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاستيراد مرتفع خلال فترة أزمة الديون الأوروبية؛
- ✓ وتأتي في المرتبة الثانية دول آسيا وبداية إحتلالها المرتبة الثانية من سنة 2009 بنسبة 19.27%، و 21,54% و 22,91% على التوالي سنة 2014 و 2015؛
- ✓ وعادت المرتبة الثالثة لدول منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة 16.37% لسنة 2009 بنسبة 14,40% و 13,47% على التوالي سنة 2014 و 2016، وكانت تحتل المرتبة الثانية وتراجعت من سنة 2009.

أما التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي وبلدان إفريقيا بنسبة ضعيف جداً، فهي تمثل مجتمعة نسبة 6,41%، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها؛

غياب الإرادة واستراتيجية تكاملية بين هذه الدول؛ إضافة إلى تماثل وتشابه الهيكل الاقتصادي والانتاجي لهذه الدول؛

وكذا الصراعات السياسية.

كل هذه العوامل ساهمت في تدني حجم المبادلات البينية العربية.

1-2- التركيبة السليعية التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد على الصادرات، وهو قطاع المحروقات، وضعف القطاعات الأخرى فيها، والاعتماد الكبير في وارداتها على الخارج، إلى تأثيرها البالغ بالاضطرابات التي حدثت على المستوى العالمي.

1-2-1- التركيبة السليعية للصادرات:

وللوقوف على التركيبة السليعية للصادرات سوف نقوم بإدراج الجداول التالية:

الجدول رقم (05): التركيبة السليعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009 - 2016). الوحدة: مليون دولار

البيان	السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السلع الغذائية	113	315	355	315	402	323	235	327	
الطاقة والمحروقات	44128	55527	71427	69804	62960	60304	32699	27102	
المنتجات الخام	170	94	161	168	109	109	106	84	
منتجات نصف مصنعة	692	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1299	
مواد التجهيز الفلاحي	-	1	-	1	-	2	1	-	
مواد التجهيز الصناعي	42	30	35	32	28	16	19	53	
المواد الاستهلاكية غير غذائية	49	30	15	19	17	11	11	18	
المجموع	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: Direction Générale Des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie, Alger

يوضح الجدول أعلاه، تطور مكونات الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009-2016 حيث يبين مدى سيطرة قطاع المحروقات على التصدير في الجزائر بنسبة تتراوح 97.19% سنة 2011، مما يدل أن الجزائر ليومنا هذا لا زالت تحت وطأة النفط.

وتشير أرقام هذا الجدول أن صادرات البترول في تزايد مستمر وحقت أعلى قيمة لها سنة 2011 بـ 71427 مليون دولار ويعود سبب الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار البترول ثم نلاحظ انخفاض صادرات المحروقات في سنة 2015 و2016 على التوالي حيث قدرت قيمة الانخفاض بـ 38728 مليون دولار سنة 2015

و44325 مليون دولار سنة 2016، ويعزى ذلك الانخفاض الحاد إلى أسعار البترول متأثرة بتراجع الطلب العالمي وحالة الركود بالإضافة إلى إنخفاض الأسعار التي أعقبت حدوث أزمة منطقة اليورو.

أما فيما يخص المنتجات المصدرة خارج المحروقات تتكون أساسا من منتجات نصف مصنعة والتي تمثل 2.04% ما يعادل إجمالي حجم الصادرات 1.49 مليار دولار أمريكي، المواد الغذائية القابلة للاستهلاك بحصة 0.48% أي ما يعادل 355 مليون دولار، المواد الخام ب 0.22% أما القيمة المطلقة للدولار 161 مليون دولار، وأخيرا المعدات الصناعية و السلع الاستهلاكية الغير غذائية بحصة كل منها 0.05% و 0.02%⁴⁵.

1-2-2- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

تتوزع الصادرات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين، والجدول التالي يوضح المجموعات الدولية التي تمثل أسواق للجزائر في الخارج:

الجدول رقم (06): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009 - 2016). الوحدة: مليون دولار

البيان	السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاتحاد الاوربي		23186	28009	37307	39797	41277	40378	22976	16739
دول OCDE		15326	20278	24059	20029	12210	10344	5288	6251
باقي الدول الاوربية		7	10	102	36	52	98	37	80
دول امريكا الجنوبية		1841	2620	4270	4228	3211	3183	1683	1678
آسيا		3320	4082	5168	4683	4697	5060	2409	2331
الدول العربية		564	694	810	958	797	648	572	385
منطقة المحيط الهادي		-	-	41	-	-	-	71	-
دول المغرب العربي		857	1281	1586	2073	2639	3065	1550	1368
بلدان افريقية		93	79	146	62	91	110	82	51
مجموع		45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Direction Générale Des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie, Alger

يتضح من خلال الجدول أعلاه، الأهمية والمكانة التي تحتلها بلدان الاتحاد الاوربي UE كسوق لتصريف السلع الجزائرية طيلة فترة الدراسة، وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث بلغت أقصاه سنة 2013 وذلك بـ 41277 مليون دولار أي بنسبة 52.01% لتراجع سنة 2015 إلى 55,66% وبقيمة 22976 مليون دولار، وتأتي في مقدمة تلك الدول كل من ايطاليا بنسبة 14.22% واسبانيا 9.79% وفرنسا 8.90%⁴⁶.

تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثانية بعد دول الاتحاد الاوربي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فهي بذلك تشكل ما نسبته 32,73% من إجمالي الصادرات الجزائرية أي بقيمة 24059 مليون دولار، وهي أعلى نسبة، لتراجع سنة 2013 إلى 12210 مليون دولار وبنسبة 18.79%، وانخفضت سنتي 2014 و2015 على التوالي 10344 مليون دولار و5288 مليون دولار أي بنسبة 15,25% سنة 2015 من إجمالي الصادرات.

وتجدر الإشارة إلى أن التجارة بين دول المغرب العربي تمتاز بالضعف الهيكلي في المبادلات التي تتراوح بين 1 و2 بالمئة من التجارة الخارجية في المنطقة، ويتنظيم أقل تنوعا في المواد المتبادلة، وذلك بسبب التشابه في الانتاج، وقلة التنافس، وهذا ما يحول بدور من الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا الاتحاد⁴⁷.

1-3- تطور الميزان التجاري الجزائري في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية:

نحاول من خلال الجدول أدناه تتبع تطورات رصيد الميزان التجاري الجزائري والوضعية الجديدة لتغطية الصادرات للواردات، بالإضافة الى تطور حجم التجارة الخارجية.

الجدول رقم (06): تطورات رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2009 - 2016). الوحدة: مليون دولار

البيان \ السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات	39294	40473	47247	50376	55028	58580	51702	38877
الصادرات	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883
رصيد الميزان التجاري	5900	16580	26242	21490	9946	4306	-17034	-9994
نسبة التغطية %	115	141	156	143	118	107	67	74

المصدر: من إعداد الباحث بإعتماد على: Direction Générale Des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie, Alger

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن الميزان التجاري الجزائري حقق فائضا تجاريا مستمرا الى غاية سنة 2012، حيث بلغ رصيده في سنة 2009 قيمة 5900 مليون دولار، بمعدل تغطية بلغ 115%، وفي سنة 2012 بلغ أقصى قيمة بـ 21.490 مليون دولار، ويرجع السبب في ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمي بالدرجة الأولى حيث وصل سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل، والتي تمثل نسبة 97.19% من إجمالي الصادرات الجزائرية، إضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد والتصدير، وكذا تطوير نظام الجمارك وتحديثه للتحكم أكثر في عمليات التجارة الخارجية.

أما في سنة 2009 نلاحظ تراجع كبير للميزان التجاري بنسبة قدرت بـ 86% حيث بلغ سنة 2008 قيمة 39.714 مليون دولار، وانخفض سنة 2009 إلى 5.900 مليون دولار، حيث كلف خزانة الدولة مقدار 33814 مليون دولار، والسبب راجع في ذلك إلى الركود الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة الأوروبية وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في الاسواق العالمية أمام اليورو والدينار الجزائري، حيث قدر سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري في سنة 2009 بـ 65 دينار مقارنة مع سنة 2008 قدر بـ 70 دينار جزائري⁴⁸.

أما في سنة 2011 نلاحظ إرتفاع كبير للميزان التجاري بنسبة قدرت بـ 176% و 58% بالمقارنة مع سنة 2009 و 2010 على التوالي، لكنه لم يحقق الفائض لسنة 2008 حيث قدرت بـ 39714 مليون دولار، والسبب راجع في ذلك الى ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ 112.92 دولار سنة 2011.

أما في سنتي 2015 و2016 نلاحظ عجز كبير للميزان التجاري، حيث بلغ 17034 مليون دولار سنة 2015، و9994 مليون دولار سنة 2016، والسبب راجع إلى الركود الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة الأوروبية وانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى ضعف انتعاش النمو في البلدان المتقدمة وتباطئه الواضح في البلدان الناشئة والنامية إلى تراجع النمو للإنتاج العالمي في عام 2015، مخلفاً ضعف في الطلب على المحروقات، مما زاد من انخفاض سعر البرنت، فقد أدى إلى انخفاض سعر البترول بـ 47,1%، إذ تراجع من 96,25 دولار إلى 50,79 دولار للبرميل في 2015. بلغ متوسط سعر البرميل للبترول الخام الجزائري 53,07 دولار، أي في تراجع بـ 47,1% واتبعت المحروقات الغازية نفس الديناميكية التراجعية بفقدانها 35,4% إلى 6,49 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية للغاز الطبيعي مقابل 10,05 دولار في السنة السابقة⁴⁹.

أدى التراجع في أسعار وكميات صادرات المحروقات السائلة والغازية، إلى انخفاض إيرادات الصادرات بـ 43,3% إلى 33,08 مليار دولار سنة 2015.

إذن تأثير اليورو على الميزان التجاري، يكون خلال انخفاض قيمة الصادرات عند تحويل قيمتها للعملة الأوروبية اليورو نتيجة ضعف الدولار أمام اليورو، كما يظهر أثر اليورو كذلك في ارتفاع قيمة الواردات، وهذا نظرا للخاصية التي تميز التجارة الخارجية الجزائرية حيث أن صادراتها تسعر بالدولار في حين أن نسبة كبيرة من وارداتها تأتي من منطقة اليورو، وبالتالي يؤدي هذا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على رسدي ميزان المدفوعات، نستنتج أن تقلبات سعر صرف اليورو مقابل الدولار تؤدي إلى تدهور رصيد ميزان المدفوعات

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج:

استمر انخفاض سعر البترول في السوق الدولية، الذي انطلق في النصف الثاني من 2014، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100,23 دولار للبرميل في 2014 إلى 53,07 دولار للبرميل في 2015، أي انخفاض قدره 47,1%.

تبرز التطورات السداسية لأسعار النفط هذا الاتجاه التنازلي المستمر، مع مستويات أسعار منخفضة جداً خلال النصف الثاني من 2014 إلى 90,38 دولار للبرميل في النصف الثاني من نفس السنة، لاسيما نتيجة لانخفاض الأسعار في الثلاثي الرابع لـ 2014 75,38 دولار للبرميل. واستمر هذا الاتجاه التنازلي في 2015، ليبلغ المتوسط السداسي لسعر النفط 58,23 دولار للبرميل في السداسي الأول و 47,24 دولار للبرميل في السداسي الثاني. كما انخفض المتوسط الشهري لسعر النفط في ديسمبر 2015، للمرة الأولى منذ عدة سنوات، إلى مستوى يقل عن 40 دولار للبرميل أي 37,41 دولار للبرميل.

وقد أدت هذه الأزمة النفطية المستمرة إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات في 2015، مقارنة بتلك المسجلة في 2014، بنسبة 43,4%، علماً أن الكميات المصدرة قد شهدت انخفاضا طفيفا 0,3%. بالفعل، تراجعت الصادرات المحروقات من 58,46 مليار دولار في 2014 إلى 33,08 مليار دولار فقط في 2015. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الصادرات من المحروقات في السداسي الثاني من 2015 قلت عن تلك المسجلة خلال كل من الثلاثي الأول والثاني والثالث لـ 2014. مما يعكس الانخفاض الحاد في كميات المحروقات المصدرة خلال العقد الماضي.

أما الصادرات من السلع خارج المحروقات، فتبقى مستويات ضعيفة هيكلية وبعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال. بعد أن ارتفعت بين سنتي 2013 و 2014، تراجعت هذه الصادرات في هذا الصادرات في 2015، مسجلة 1,48 مليار دولار مقابل 1,67 مليار دولار في 2014.

بعد مرور أكثر من ثمانية عشر سنة من الارتفاع دون انقطاع، باستثناء الركود النسبي المسجل في سنة 2009، بسبب الأزمة الأوروبية، انخفضت الواردات من السلع بشكل كبير في سنة 2015، مسجلة 52,65 مليار دولار مقابل 59,67 مليار دولار في 2014، أي بإنخفاض قدره 7,02 مليار دولار. خص هذا الانخفاض المعتبر للواردات جميع فئات المنتجات، ولكن بمستويات مختلفة.

تشير دراسة هيكل الواردات من السلع حسب فئات المنتجات أن أربعة من ثمانية مجموعات للمنتجات المستوردة تفسر ما يقرب 83 % من الانخفاض في الواردات، وهي: منتجات التجهيز الصناعية، المنتجات نصف المصنعة، المنتجات الغذائية والمنتجات الاستهلاكية غير الغذائية.

ضوء هذه التطورات، انتقل رصيد الميزان التجاري من شبه توازن في 2014 بـ 4306 مليون دولار إلى عجز قدره 17034 مليون دولار في سنة 2015 وسجل العجز في 2016 أخفاضا بـ 9994 مليون دولار. بالفعل، كانت صدمة النفط جد حادة، بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر 18 سنة من الفوائض المتتالية.

من خلال ما تم دراسته في هذا البحث نستنتج أن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو أحدثت صدمة كبيرة على اقتصاديات دول، وخاصة الجزائر وذلك بتراجع الأرصدة الفرعية لميزان المدفوعات بنسبة كبيرة سنة 2009 و 2010، كما شهد عجزاً كبيراً في الميزان التجاري سنة 2015 و 2016، مما ساهم في زيادة العجز الموازنة العامة للدولة.

وقد أدى هذا الوضع إلى تراجع تغطية ميزان المدفوعات للاحتياجات النقدية، من الصرف الأجنبي للجزائر مما أدى إلى تأثير على التوازن الداخلي، وفي هذا السياق عرفت الميزانية العامة عجزاً لم تشهد الجزائر طيلة فترة

طويلة، وذلك راجع إلى تراجع التغطية للإيرادات النفطية الناجمة عن الصدمة الخارجية، وبالمقابل إلى زيادة النفقات لتحريك النمو.

الخلاصة:

لقد أدت الاضطرابات المالية التي مرت بها منطقة اليورو، وتفاقم مشكلة الديون السيادية اليونانية، إلى تراجع ميزان التجاري بنسبة كبيرة بداية الأزمة وقد تزامن ذلك مع حجم النفقات الضخمة التي خصصها الجزائر للمخططات الخماسية مما زاد فاتورة الغذاء بالإضافة إلى التراجع الذي سجلته الصادرات الجزائرية جراء هذه الأزمة متمثلة أساسا في تراجع الطلب العالمي على النفط مما أدى إلى تراجع أسعاره إلى مستويات لم يشهدها سوق النفط منذ سنوات في بداية أزمة الديون السيادية سنة 2009، وقد انعكس ذلك على الوضعية المالية والنقدية في الجزائر كون إيرادات المحروقات تراجعت بنسبة كبيرة مما يؤثر حتما على نمو احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

ودفعتنا هذه الدراسة إلى استخلاص مجموعة من النتائج بخصوص الفرضيات المقدمة، وتتلخص تلك النتائج

فيما يلي:

- لم يكن تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية وليد الصدفة، ولكنه نتاج مجهودات متواصلة قاربت نصف قرن من الزمن، وهو الأمر الذي يؤكد أهمية وضوح الهدف منذ البداية، والإصرار على تحقيقه. وهذا ما يستخلص من خلال المراحل التي مرت بها التجربة الأوروبية. وهذا ما يثبت الفرضية الأولى.

- بالفعل ساهمت الممارسات الغير الشفاف في إحصائيات والمؤشرات الاقتصادية المقدمة من اليونان، وبعض دول منطقة اليورو الأخرى في انفجار هذه الأزمة، وهذا في ظل التسهيلات التي تمنحها السلطات الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تراجع شروط نظام الرقابة على البنوك والمؤسسات المصرفية الأوروبية مما عجل بانتهيارها، وأدت أزمة اليونان إلى انتقال الأزمة إلى دول أوروبية أخرى مثل إيرلندا، والبرتغال، وإسبانية، وإيطاليا. وهو ما يثبت الفرضية الثانية.

- لقد أدت أزمة الديون السيادية إلى ركود اقتصادي في أوروبا مما أدى إلى تراجع الطلب عن اليورو الشيء الذي عجل بتراجع قيمته مقابل الدولار، وانكماش الطلب على النفط، وقد أدى هذا الوضع الكارثي إلى تدهور قيمة الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة كاد أن يتحول حينها الفائض في الميزان التجاري إلى عجز. وهو ما يثبت الفرضية الثالث.

وبعد استعراض جملة نتائج الدراسة نخلص إلى مجموعة من التوصيات:

- ✓ تنويع المنتجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات، فالجزائر تملك ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالزراعة، الصناعة التقليدية، السياحة، مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكناً جداً بتضافر جهود الجميع ضمن استراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير ريعي.
- ✓ على إثر الفوائض المالية التي حققتها الجزائر من جراء استمرار ارتفاع أسعار البترول، فإن إحدى أهم التحديات التي تواجهها هي تعظيم الاستفادة من هذه الفوائض من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة في القطاعات الاستراتيجية، والتي يمكن أن تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية، وذلك من أجل التقليل من الواردات وتخفيف الضغوط الناجمة عنها.
- ✓ تحسين المناخ الاستثماري، بوضع نصوص قانونية واضحة خالية من كل غموض لتشجيع الاستثمار، والتسهيل في الإجراءات الإدارية.
- ✓ إصلاح القطاع المصرفي الذي يعتبر عصب الاقتصاد المفتوح في أي بلد غنيا كان أم فقير.
- ✓ إعادة النظر في طبيعة وكفاءة الإطار الساهرة على تخصيص، توجيه وتسيير الأموال، مع الإلحاح على استشارات أهل الاختصاص في ذلك بما فيهم الباحثين الاقتصاديين.
- ✓ تطوير الأسواق المالية لتمكين الجزائر من الاعتماد على الاقتصاد التمويلي، ومن ثم مساهمة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية، وبذلك تتمكن من استقطاب الرساميل لتساهم في التنمية وجميع جوانبها.

المهام والإحالات:

- 1 أوكار غورلار، انعكاسات إصدار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" على اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2003، ص 16.
- 2 سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التطوير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص 201.
- 3 حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998، ص 145.
- 4 عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26 - 27 فيفري 2012، ص 3.
- 5 مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة النشر، ص 76.
- 6 نبيل حشاد، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي: من الفكرة إلى اليورو، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 55، 1998، ص 18.
- 7 صفوت عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 18 - 19.
- 8 محمد عبد الحليم عمر، العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، سلسلة المنتدى الاقتصادي، اللقاء السادس، القاهرة، 22 مارس 1999، ص 50.
- 9 عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مرجع سابق، ص 3.
- 10 محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 50.
- 11 عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مرجع سابق، ص 3 - 4.
- 12 صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 19.
- 13 فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليور: النشأة، والتطور، والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 61، 2000، ص 39.
- 14 نفس المرجع السابق، ص 40.

15 François Descheemakere, *Mieux comprendre L' EURO* (Paris:d' organisation,1998) , p 43.

16 François Descheemakere ,Op, cit,p,43.

- 17 فاروق محمود الحمد، مرجع سابق، ص 39.
- 18 سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الطبعة الأولى، مصر، 2001، ص 222.
- 19 عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مرجع سابق، ص 6 - 7.
- 20 رضا الشكندالي، مرجع سابق، ص 18.
- 21 Muhammed Akram, **The Greek Sovereign Debt Crisis: Antecedents, Consequences and Reforms Capacity**, Journal of Economics and Behavioral Studies Vol. 2, No. 6, pp. 306-318, June 2011, p 307.
- 22 رضا الشكندالي، مرجع سابق، ص 18.
- 23 أحمد السيد علي، **أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل**، مجلة تداول (مجلة السوق المالية السعودية)، العدد 41، مارس 2010، ص 21 - 23.
- 24 عبد اللطيف درويش، **الأزمة المالية اليونانية .. جذورها وتداعياتها**، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو/حزيران 2012، ص 4.
- 25 رضا الشكندالي، مرجع سابق، ص 18.
- 26 مصطفى صايح، **انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري**، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد الثامن - 01 سبتمبر 2010، ص 14.
- 27 عبد اللطيف درويش، مرجع سابق، ص 5.
- 28 مصطفى صايح، مرجع سابق، ص 14.
- 29 عبد اللطيف درويش، مرجع سابق، ص 5.
- 30 Amir N. R. Armanious, **The Sovereign Debt Crisis in EU and MENA: Mechanisms and Challenges**, Cairo University, Cairo, 2011, p 2.
- 31 موساوي عمر - عدنان محريق، **أزمة منطقة اليورو وأثارها على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26 - 27 فيفري 2012، ص 6.
- 32 Amir N. R. Armanious, op,cit, p2.
- 33 Amir N. R. Armanious, op,cit, p p 2-3.
- 34 Amir N. R. Armanious, op,cit, p 4.
- 35 Amir N. R. Armanious, op,cit, p 5.
- 36 Dadush, U., **Paradigm Lost "The Euro in Crisis"**, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010, p p, 45-47.
- 37 عبد الكريم عبيدات - علي بوعمامة، مرجع سابق، ص 11.
- 38 Report Special Dun& Bradstreet Limited, **The Euro Debt Crisis, One Year On**, Decide with Confidence, July 2011, p 5.
- 39 مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، **التقرير الاقتصادي "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية"**، مرجع سبق ذكره، ص 21 - 22.
- 40 Centre for Economic Policy Research, **Spain and the Euro Area Sovereign Debt Crisis**, Paper prepared for Resolving the European Debt Crisis, a conference hosted by the Peterson Institute for International and Bruegel, Chantilly, France, September 13-14, 2011, p 5.
- 41 Wikipedia , **European sovereign-debt crisis**- Wikipedia http://en.wikipedia.org/wiki/European_sovereign-debt_crisis تاريخ الاطلاع : 2018/09/07
- 42 Centre for Economic Policy Research, **Spain and the Euro Area Sovereign Debt Crisis**, op,cit,p3.
- 43 Wikipedia , **European sovereign-debt crisis**- Wikipedia http://en.wikipedia.org/wiki/European_sovereign-debt_crisis . تاريخ الاطلاع : 2018/09/07
- 44 سمير بهيج، **سياسة كبح الواردات خفضت فاتورة الغذاء والسيارات**، متاح على الموقع الإلكتروني : تاريخ الاطلاع : 2018/10/09 www.djazairiss.com/elhiwar/18114
- 45 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع : 2018/10/12، على الموقع الإلكتروني : <http://www.andi.dz/ar/?fc=b-commerce>
- 46 Direction Générale Des Douanes, **Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie**, Alger, p 18.
- 47 وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، مجلة شهرية، العدد 10 - مارس 2009، ص 93.
- 48 Ministre Des Finances, **Rapport de Présentation de Projet de la Loi de Finances pour 2009**, Alger, 2009 P 20.
- 49 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015: التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، نوفمبر 2016، ص: 37.